تاريخ استقبال المقال:../../2018 تاريخ قبول نشر المقال:../../2018 تاريخ نشر المقال: 2018/03/31

واقع التعليم العالي في الوطن العربي
-المشكلات وآفاق التطوير-
Higher education in the Arab world
problems and prospects for development

الباحثة : لامية بوكرع
أ.د.عبد الحميد بوقصاص
جامعة باجي مختار-عنابة - الجزائر
مخبر التنمية والتحولات الكبرى في الجزائر
البريد الاليكتروني : lami.zohour21@gmail.com:

ملخص:
يعد واقع التعليم العالي في الوطن العربي وما يواجهه من مشاكل وصعوبات تعيق تقدمه، من القضايا التي تطرح نفسها بإلحاح خاصة في الوقت الحالي الذي يشهد العديد من التغيرات و التحولات العالمية و المحلية في المجالات المختلفة للتنمية ما يتطلب البحث عن سبل لتطوير وإصلاح هذا القطاع من اجل توفير تعليم موجه لسد حاجات المجتمع، خاصة فظل التطورات المعرفية و التكنولوجية و التي تحتاجها هذه الدول العربية من اجل تحقيق التنمية الشاملة.وفي هذا السياق يحاول هذا المقال تسليط الضوء على بعض المتغيرات الهامة، المرتبطة بصورة أكيدة بواقع التعليم العالي في البلدان العربية وسبل تطويره، محاولين بذلك إعطاء ولو صورة بسيطة وواضحة حول هذا الموضوع.
الكلمات المفتاحية:التعليم العالي، الإصلاح، البرامج التعليمية، البحث العلمي، سوق العمل.

Abstract:
The reality of higher education in the Arab world and the problems and difficulties facing it are among the issues that present themselves with particular urgency at the present time while witnessing many changes and global and local changes in different fields of development. This requires finding ways to develop and reform this sector in order to provide targeted education to meet the needs of society, especially in light of the knowledge and technological developments that Arab countries need in order to achieve comprehensive development. In this context, this article attempts to shed light on some important variables that are closely related to the reality of higher education in Arab countries and the ways of developing it. Doing this we are trying to present a simple and clear picture of this subject.
key words: *Higher Education, Development, Educational Programs, Scientific Research, Labor Market.*

مقدمة:

إن الاهتمام المتزايد بمسألة التعليم العالي يرجع بالدرجة الأولى إلى أهمية هذا القطاع في عملية قيادة المجتمع ودفعه نحو تحقيق النمو والتطور، في عالم تتسارع فيه التغيرات بمختلف أنواعها، لهذا أصبحت قضية تطوير التعليم العالي ضرورة ملحة وبالأخص في هذا العصر الذي يفرض على مسيري هذا القطاع خاصة فوطننا العربي إعادة النظر في العديد من أهدافه ومسلماته القديمة .

وضمن هذا المنظور حاولنا في هذا المقال الكشف عن طبيعة المشكلات التي تواجه التعليم العالي في البلدان العربية والبحث عن سبل مواجهتها من اجل تطوير وإصلاح هذه المنظومة وجعلها تتلاءم مع الأهداف التنموية لهذه البلدان وتتماشى مع تحديات العصر.

الإشكالية:

يحتل التعليم مكانة هامة وبارزة في كل المجتمعات عبر العصور، فهو عبارة عن منظومة متكاملة و متنوعة تجعل الفرد المتتبع لتطورها يلاحظ ارتباطها الشديد بما يطرأ داخل المجتمع من تغيرات و تحولات ، ويعد التعليم حسب العديد من الفلاسفة والمفكرين القدامى الأداة أو الوسيلة التي تمكن الفرد من توسيع مداركه الفكرية والعلمية والإبداعية التي هي ضرورية للمساهمة في تكوين الحضارة البشرية في كل مرحلة من مراحل تطورها من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع والتأقلم مع مقتضيات التغير الحاصلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بالتعليم كوسيلة هامة وأداة فعالة للتحول الاجتماعي وأساس ضروري لكل عملية تنمية، فاهتمت معظم دول العالم بمنظومتها التعليمية بكل مراحلها وأطوارها وعملت علي تطويرها وإصلاحها حسب ما تقتضيه ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية هذا ما دفع العديد من المهتمين بقضايا التعليم بالبحث عن سبل وطرق جديدة ومبتكرة لتطوير هذا القطاع خاصة بعدما تزايدت القناعة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون ربطها بالتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ، فالتعليم و التنمية مفهومان متلازمان و يبرز هذا كثيرا في الإسهامات التي أحدثت النقلة النوعية الهائلة في النصف الثاني من القرن العشرين حيث برز الدور الحقيقي الذي يلعبه التعليم في التنمية الاقتصادية وتحول الوضع من العناية برأس المال المادي إلى الاهتمام والاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم لما لهذا الأخير من دور فعال في عملية نقل تصورات التنمية وأهدافها وسبل تحقيقها إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات بمختلف أنواعها، فالتعليم العالي يقع في قمة السلم التعليمي ، لما يضمنه من انتشار للمعرفة كما ومستوى وكذلك من خلال المشاركة في تلبية المتطلبات البشرية وحاجات المجتمع المتعددة، كما يؤدي وظيفة تكاملية مع جميع مؤسسات المجتمع بفضل مناهجه وبناءه التنظيمي واستراتيجياته التنموية الهادفة وما يقوم به من تدريب وبحث علمي. فالجامعة من هذا المنطلق لا ترسم لنفسها أهدافا خارج البيئة الاجتماعية والاقتصادية فهي تستلهم من المجتمع كل من هياكلها وإطاراتها وتختار قيمها وأهدافها وبالتالي فان دور ومكانة وأهداف الجامعة تختلف باختلاف المجتمعات والحقبات التاريخية، فهي تعد بالتالي تنظيم اجتماعي يكتسب خصائصه بفعل متغيرات أو مؤثرات خارجية. فالدول الغربية قد أنشأت العلاقة بين الجامعة والمجتمع وهذا بعد إدراكها للوظيفة الاجتماعية للجامعة في قضية قيادة المجتمع نحو التقدم مما أدى بها إلى تسخير كافة الإمكانيات البشرية والمادية لتطوير هذه العلاقة، وهذا ما أغفلته دول العالم النامي ماساهم في زيادة تخلفها عن ركب الحضارة، وهذا هو حال معظم الدول العربية كذلك ،حيث يختلف التعليم العالي في هذه البلدان من حيث الأصالة والحداثة والحجم والتنوع والتخصص والنوعية وشكل الاستقلال المادي والقيادي ، ولكنها تتقارب في سياقها الحضاري ونوعية المشاكل والتحديات التي تواجهها. فحداثة تجربة التعليم العالي العربي بمفهومه الحديث وتطورها المتسارع أفرزت مجموعة من المشاكل تكاد تكون موحدة ومتشابهة مع وجود بعض الاختلافات التي لها علاقة بتاريخ أو قدم التجربة أو لها علاقة مع واقع وظروف هده البلدان ، ولهذا سعت العديد من حكوماتها إلى البحث عن سبل جديدة لتطوير و إصلاح التعليم العالي من اجل ربطه بأهداف التنمية الشاملة للمجتمع الذي توجد فيه لكن التعليم العالي في الوطن العربي حسب العديد من المهتمين لا يزال يعاني من العديد من المشكلات والاختلالات خاصة على المستوى النوعي لمخرجاته ومردوديتها التنموية.

وتفاقم العديد من المشاكل من بينها تمركز السلطة في مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية له انعكاسات سلبية على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات وعدم التوازن في الوظائف ،حيث تكاد تقتصر الوظيفة الأساسية للتعليم العالي في الوطن العربي على التدريس فقط وهناك إهمال كبير في وظيفتي البحث العلمي و خدمة المجتمع افتقار برامج التعليم العالي العربي إلى النوعية ،وعدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل وكذا نقص المخصصات المالية يقابله زيادة كبيرة في الطلب الاجتماعي و الاقتصادي وغيرها من المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن العربي.

ومن خلال هذا المنظور نسعى في هذا الطرح إلى التوقف عند أهم هذه المشكلات المطروحة حول التعليم العالي في الوطن العربي للكشف والبحث عن أهم مقترحات سبل تطويره .ومنه يطرح التساؤل العام التالي:

- ما هي أفاق تطوير التعليم العالي العربي في ضوء المشاكل التي يعانيها؟

ويتفرع من هذا التساؤل إلى ثلاثة أسئلة فرعية نحاول في هذا الطرح الإجابة عليها:

- ما هي أهم نماذج التعليم العالي وأنماطه الأكثر انتشارا في الوطن العربي؟
- ما هي ابرز المشكلات والتحديات التي يشهدها التعليم العالي في الوطن العربي؟
- ما هي الرؤى المستقبلية لتطوير وإصلاح التعليم العالي في الوطن العربي ؟

أولا: تحديد المفاهيم الرئيسية:يحتوي الموضوع على بعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي لابد لنا من تحديدها والتوقف عند تعريفها وشرحها.ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

1- مفهوم التعليم:

يعرف التعليم بأنه: **"ذلك النمط المقصود والمنظم من الخبرات التي تقدم بشكل منتظم في المؤسسات التعليمية خلال المراحل الدراسية المختلفة، بهدف نقل الخبرات وإعداد الأجيال للانخراط في الحياة العامة وسوق العمل"(محمد حسين دخيل،2009،ص 53)**.أما المعنى الأكثر تحديدا للتعليم فيشير إلى أنه **"العملية التي تتحقق من خلال الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المتخصصة المتمثلة في المدارس والمعاهد والجامعات، وهذه المؤسسات التعليمية المتخصصة تعد أكثر أشكال تطوير الموارد البشرية أهمية من جوانب متعددة.(محمد حسين دخيل2009،ص54)**.

من خلال هذا المفهوم نلاحظ أن التعليم هو محصلة دخول الفرد لمؤسسة تعليمية معترف بها بحيث تقوم مثل هذه المؤسسات بتطوير قدرات الفرد ومهاراته العقلية وحتى البدنية و تجعله ذا أهمية في مختلف الجوانب الحياتية، فالتعليم هو نظام من الأعمال المقصودة و سلسلة من العمليات و النشاطات المنظمة الهادفة لإحداث التفاعل و هو عمليات تفاعل متبادلة بين المعلم و المتعلمين، يفترض أن تؤدي إلى تغيير ايجابي في السلوك ولاسيما سلوك المتعلمين .

2- **مفهوم التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي وفقا لما جاء في التوصية الخاص بالاعتراف بالدراسات وشهادات التعليم العالي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين عام1995 **هو" برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة(سعيد بن حمد الربيعي، 2008، ص23)**.

هذا المفهوم يعبر عن الدور الذي يقوم به التعليم العالي عن طريق مختلف البرامج الدراسية فهو يقوم بواسطتها على تدريب و تكوين أفراد قادرين على خدمة المجتمع و قيادته نحو الأفضل.

كما نجد أن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تعرف التعليم العالي على انه: **" مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي ، و تباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات التعليم العالي كالجامعات الحكومية والخاصة وفي الكليات والمعاهد و غيرها من المنشآت التعليمية الأخرى، كالمدارس الثانوية ومواقع العمل ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات والمواد الالكترونية والهيئات والوكالات المضيفة العامة والخاصة"(سعيد بن حمد الربيعي، 2008،ص54)**.

وهكذا يكون التعليم العالي هو كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي أو ما يعادلها وتقدمه مراكز التدريب المهني و المعاهد العليا والكليات والجامعات العامة والخاصة وفي هذه المرحلة يكون التعليم أكثر تخصص في كافة المستويات ويراعى فيه تنمية المواهب وسد حاجات المجتمع المختلفة في الحاضر و المستقبل بما يتلاءم مع أهداف الأمة المختلفة وغاياتها التنموية**(نايف المنبهي،دس،ص4)**.

ثانيا- تطور التعليم العالي في الوطن العربي: إن المتتبع لتاريخ التعليم العالي في الوطن العربي، يلاحظ انه تطور بتطور المجتمع وتغيرت أنماطه عبر مختلف المراحل التي مرت بها الدول العربية.فقد كانت جامعتها رائدة في العديد من العلوم وتفوقت على نظيرتها الأوربية خاصة في العصر الذهبي الإسلامي، فقد انشأ العرب مراكز عظيمة لتعليم العالي في بغداد ودمشق والقدس والقاهرة و الإسكندرية ودول المغرب العربي ،ومن أشهر المساجد التي تعتبر منارات علمية هي المسجد الحرام بمكة المكرمة المسجد الجامع بالبصرة (14هـ-635م)المسجد الجامع بالكوفة (17هـ-638م)المسجد الأقصى بالقدس(82هـ-691م)الجامع الأموي بدمشق(98هـ-814م)جامع القيروان تونس(50هـ-670م)الجامع الجامع بقرطبة في الأندلس وكان للمساجد ادوار أخرى غير أداء الشعائر الدينية وهي إدارة بعض شؤون الدولة وإنتاج المعرفة خاصة في العصر العباسي والذي برزت فيه مجموعة من المساجد تعنى بالتعليم مثل جامع **غرناطة والقيروان والأزهر** بمصر **وجامع بغداد** بالعراق وغيرها وأصبحت هذه المراكز قوة فكرية عظيمة واستقبلت طلاب العلم من أوربا وغيرها من دول العالم ، ويمكن أن نرى اثر الطب العربي في **مونتبليه** في فرنسا وهي أقدم كليات الطب فيها**(عزيز هادي،2010،ص ص6-5)**.

ومع تقدم الزمن تغير الأحوال خاصة بعدما تعرض الوطن العربي إلى التفكك وخضوع معظم دوله للاستعمار من طرف القوى الاستعمارية الكبرى في العالم وقامت هذه القوى بإنشاء جامعات وفق ثقافتها ونظامها الخاص لخدمة مصالحها وأطماعها الاستيطانية، حيث أنشئت أول جامعة في الوطن العربي بمفهومها الحديث في النصف الثاني من القرن19م في بيروت سنة 1866م ، وعرفت باسم الجامعة الأمريكية ثم الجامعة اليسوعية سنة1875م في لبنان أيضا ثم تلتها جامعة الخرطوم من قبل بريطانيا سنة1902م والجامعة الجزائرية سنة1909م من طرف المستعمر الفرنسي وأما الجامعات الأهلية فأسست بداية من القرن العشرين وظهرت أول جامعة على يد الملك فؤاد الأول في مصر سنة 1908م.لكن لم يكن يعترف بشهادتها لغاية عام1925م وقد تخرج منها العديد من قادة الإصلاح و التجديد وعلى رأسهم **احمد لطفي السيد** (1925-1941)م ثم تأسست الجامعة السورية عام 1923م وضمت كلية الحقوق ومعهد الطب ثم جامعة بنغازي في ليبيا عام 1955م وفي العراق تأسست جامعة بغداد سنة1908 م**(فضيل دليو وآخرون،2001،ص206)**.

وبعد تخلص معظم الدول العربية من الاستعمار الذي خلف تدهور كبير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها ازداد الطلب على التعليم العالي واعتبر الوسيلة الرئيسية والهامة لقيادة هذه الدول نحو تحقيق التقدم والخروج من التخلف الذي زرعه الاستعمار فيها، فأصبح التعليم العالي يقوم بشكل أساسي على الجامعات ولم يزد عدد الجامعات في 1950 عن 10 إلا أن هذا العدد تضاعف حوالي خمس مرات في الفترة 1950-1975 ،ثم تضاعف عدد الجامعات ثلاث مرات تقريبا في الفترة 1975-1996 وبلغ في نهايتها 166 جامعة غالبيتها حديثة العهد نشأت بعد 1975م.

ولكن في التسعينات شهدت زيادة في عدد الجامعات بوتيرة غير مسبوقة وصلت إلى معدل عشر جامعات جديدة سنويا للفترة 1991-1996م، وقد تركزت غالبية هذه الجامعات الجديدة في ثلاث دول :السودان (23) الأردن (15) واليمن (13).كما شهدت هذه الفترة زيادة في عدد الجامعات الخاصة وصلت إلى معدل خمسة جامعات جديدة للفترة 1991-1996 بحيث أصبح عددها 49 جامعة في 1996 أي ما يمثل 28% وتركزت في أربع دول هي لبنان و الأردن و

اليمن وفلسطين في حين كان في طليعة البلدان التي ترتكز فيها أغلبية الجامعات الحكومية التي نشأت في الفترة 1981-1996 السودان ليبيا والجزائر.وبدأ انتشار الجامعات خارج المدن الكبرى في العديد من الدول العربية(**الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية،2004،ص ص1-2**).

والجدول رقم(01) :يوضح عدد مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية في الفترة 1990-1996.والصادر عنESCWA في 1998م.

أنواع المؤسسات	1990	1996	نسبة التغير	نسبة الغير حكومي % في 1996
معهد فني أو تقني	398	540	36+	19
كلية أو معهد عالي	166	140	16-	35
جامعة	117	175	50+	28
المجموع	681	855	26+	23

وقد حصل هذا التوسع في مؤسسات التعليم العالي تحت ضغط مزدوج ديموغرافي واقتصادي ،تمثل بنسبة نمو سكاني مرتفعة من جهة ثانية(**غربي صباح،2013-2014،ص79**)، لكن برغم من التوسع الكمي الذي شهده العالم العربي في إنشاء العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلا أن الوضع العام لهذا القطاع في معظم الدول العربية بحسب تقرير التنمية البشرية العربية 2002م مازال متواضعا مقارنة بانجازات دول أخرى في بلدان العالم النامي، وقد خلص تقرير التنمية البشرية العربية 2003 أيضا إلى الإشارة إلى مدى ضعف مردودية التعليم العالي ونقص مستوى الخدمات التي تقدمها من نشر المعرفة إلى البحث العلمي وخدمة المجتمع بصفة عامة وهذا راجع إلى العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي والتي سنستعرضها لاحقا(**الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية،2004،ص3**).

ثالثا- أهم النماذج المطبقة في الوطن العربي:خلف الاستعمار تبعية كبيرة من طرف الدول العربية المستعمرة فقد أصبح التعليم العالي في الوطن العربي استمرارية للأنظمة والنماذج الكبرى في العالم. وهذه النماذج على اختلافها تتقاسم صفتين أساسيتين عدم استقلال الجامعة عن الحكومة ونوع ومصادر التمويل ، وتختلف هتين الصفتين بنسب متباينة من دولة عربية إلى أخر (**حفيظ بوطالب جوطي،2012،ص70**).

وبالاعتماد على دراسة قام بها الدكتور **حفيظ بو طالب جوطي2012** فان هناك عدة نماذج مختلفة تم توارثها عن هذه القوى منذ نهاية القرن 19 م وهي:

1- **النموذج النابليوني :** ظهر هذا النموذج في فرنسا بعد الثورة الفرنسية وانتشر في دول جنوب أوربا، ويعنى بالوظيفة الاجتماعية للتعليم ويهدف إلى إعطاء أهمية وظيفية للتعليم العالي حيث يعترف رواد هذا النموذج بالجامعة كمؤسسة تنشر المعرفة العالية وتقوم بعملية التدريس والتلقين والتكوين من اجل مد المجتمع بقيادات مدربة مهنيا وثقافيا لخدمته(**محمد السيد سليم، 1981،ص ص178-182**) ، فقام هذا النموذج بالتخلي عن الآراء و التفكير الفلسفي والكوني وتوجه نحو مهمة مختلفة و هي أعداد رأس المال البشري الضروري لإعادة التوازن للبلاد وانسجاما مع النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد ومتطلباته،فظهرت التخصصات الجامعية و مفهوم الشهادة الجامعية والتي تعد ضرورية من اجل الحصول على وظيفة أو مهنة معينة ، واعتمدت الجامعات في تلك الفترة للمرة الأولى على المناهج الوطنية الموحدة واستعملت الدولة الجامعة كأداة للحداثة عبر مراقبة مشددة لتمويلها وتعيين مسئوليها، وعبر تشريعات تضمن توزيعا عادلا للموارد الوطنية على صعيد البلاد كلها و من مميزاته الحد من استقلالية الجامعة بجعلها تابعة للدولة و اعتمادها على التكوين المهني أكثر من التكوين الأكاديمي وهذا ما تأثرت به هذه البلدان العربية خاصة في دول المغرب العربي باستثناء ليبيا ولا يزال هذا التأثير واضحا لحد اليوم.

2- **النموذج الهامبولدي:**ظهر هذا النموذج في ألمانيا وسمي بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسه **وليام همبلدت**، فهو يجمع بين البحث العلمي والتعليم العالي وتعد تفويض السلطات وضمان الاستقلالية الذاتية للتعليم العالي والبحث العلمي كشرط ضروري لجودة المعرفة ، حيث تميز هذا النموذج باللامركزية وتشجيع المبادرات الجامعية من جهة وحث الجامعات على التنافس و التطوير الذاتي المستمر وتدريب العقل من خلال المعرفة العلمية و العملية وإتاحة الفرصة لاختيار التخصصات الدراسية بحرية مع رفض انتشار المعاهد المهنية المتخصصة الأمر الذي يتناقض في نظرهم مع الأهداف الحقيقية للجامعة.

وقد سار على هذا المسار العديد من الجامعات المتميزة مثل جامعة **أوكسفورد وكامبردج** البريطانيتين فكانتا الأكثر نخبوية بين الجامعات الأوربية وقد اهتم القطاع الخاص بتمويلها وإدارتها كما اثر هذا النموذج في العديد من الجامعات الأوربية التقليدية خاصة في وشمال أوربا ،سويسرا ، ووصل تأثيره إلى أمريكا الشمالية(**سوزان أبورجيلي،2003،ص25**).

كما انطبق عنه نموذجين آخرين هما النموذج الأمريكي والنموذج البريطاني ويرميان إلى نفس هدف النموذج السابق وهو الاستقلال الذاتي مع تفويض توزيع الموارد المالية العمومية لمجموعة الجامعات ويبرز تأثير هذا النموذج ببعض مبادئه خاصة منها التركيز على البحث الأكاديمي في الدول التي تعرضت للاستعمار البريطاني مثل مصر وهذا ما يعلل الإنتاج البحثي الواسع الذي عرفته الجامعات المصرية(**حفيظ بو طالب جوطي،2012،ص73**).فحسب تقرير منظمة اليونسكو لسنة 2007م يتمركز 56 %من الباحثين في مصر من بين20000 باحث في الوطن العربي ككل (**محمد صادق إسماعيل، 2014،ص176**).

3- **النموذج السوفيتي:** لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تقاربا بين بعض الدول العربية والمعسكر الشرقي عامة و الاتحاد السوفيتي خاصة حيث عقدت اتفاقيات ثنائية لتناول الخبرات و إتاحة الدراسة للطلاب في جامعات و معاهد سوفيتية ، و هذا يدفعنا إلى الإشارة باختصار إلى أهم ما يميز نظام التعليم العالي في الاتحاد السوفيتي و هي :

- ✓ تكافؤ الفرص أمام القاعدة العريضة من السكان، و لذلك فانه يعتبر تعليما للجماهير وهو مجاني و ملك للدولة وموجه منها تماما.
- ✓ هناك درجة كبيرة جدا من المركزية في إدارة التعليم العالي حيث تسيطر وزارة التعليم العالي على معظم المؤسسات كما تشرف وزارة أخرى كالثقافة و البترول على بعض المعاهد.
- ✓ الجامعات في الاتحاد السوفيتي تعد دارسين للإنسانيات و متخصصين في العلوم البحتة أما المعاهد الفنية فهي تعد متخصصين في كل الفروع و تحتل الجامعات مكانة اقل من المعاهد العليا.
- ✓ تقبل الجامعات خريجين من المدارس الثانوية الصناعية .
- ✓ تعتبر خبرة العمل لمدة سنتين في مواقع الإنتاج شرطا من شروط القبول بالجامعات و المعاهد العليا.
- ✓ يوجد بعض الازدواج من حيث وظيفة الجامعات و المعاهد العليا فنجد مثلا أن إعداد المعلم يتم في إطار الجامعة كما تقوم به معاهد التربية العالية .

و لعل وجود وزارة التعليم العالي و مركزية التخطيط و تكافؤ الفرص أهم ما انتقل إلينا من النموذج السوفيتي**(عزت عبد الموجود،1982،ص ص58-61)**.

بالإضافة إلى هذه النماذج ينتشر في الوطن العربي ثلاثة أنواع رئيسية من مؤسسات التعليم العالي وهي:

- ❖ **المعاهد والكليات المتوسطة:** والتي يجري فيها إعداد القوى البشرية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات بعد الدراسة في المرحلة الثانوية، وتمنح هذه المؤسسات شهادات مهنية وفنية، وتختلف تسميات هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، ففي الأردن يطلق على هذه المؤسسات كليات المجتمع، وفي مصر والعراق تعرف بالمعاهد الفنية، وفي السودان بالكليات أو المعاهد المتخصصة.
- ❖ **المعاهد أو المدارس العليا:** ويتم فيها التكوين لمدة أربع سنوات أو أكثر بعد الدراسة في المرحلة الثانوية،وتمنح هذه المؤسسات درجة أليسانس التي تعادل في الغالب درجة الليسانس التي تمنحها الكليات في الجامعات، وتختلف تسميات هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، ففي تونس تعرف بالمعاهد القومية، وفي المغرب والجزائر بالمعاهد الوطنية، وفي مصر بالمعاهد العليا.وغالبا ما تكون تبعية هذه المعاهد إلى وزارة التعليم العالي أو بعض الوزارات الأخرى وفقا للتخصص.
- ❖ **الجامعات:** وهو النمط السائد والمنتشر في جميع الدول العربية، ويكون فيها الطالب لمدة أربع سنوات أو أكثر وفقا للتخصص، وتمنح الجامعات درجة الليسانس كما تقدم برامج الدراسات العليا، وتمنح درجات الماجستير والدكتوراه.

وتتعدد أنماط التنظيم الجامعي في الوطن العربي بشكل عام لتشمل:

- ❖ **النمط التكاملي:** الذي يقوم على اعتبار أن الكلية هي الوحدة الأكاديمية الإدارية المتكاملة، وفيه يمكن أن يتكرر القسم العلمي في أكثر من كلية في الجامعة نفسها. وهو النمط التنظيمي الأكثر انتشارا في معظم الجامعات العربية.
- ❖ **النمط المتخصص:** الذي يقوم على نفس اعتبارات النمط السابق، لكن الاختلاف يظهر على مستوى الجامعة، حيث يظهر كل اختصاص في تكوين تنظيمي ضمن قسم علمي واحد على مستوى الجامعة تضمه إحدى كلياتها.
- ❖ **النمط المهني المتخصص:** الذي تجسده الكليات ذات التكوين المهني المتخصص، ولا تظهر الأقسام العلمية المتخصصة في تكوينها، ولكن تظهر الاختصاصات الدقيقة في صورة فروع علمية.
- ❖ **نمط الكلية الجامعية:** الذي تجسده الكلية التي تضم عدة اختصاصات مختلفة في صورة أقسام علمية لتبدو الكلية كأنها جامعة مصغرة.
- ❖ **نمط الجامعة بدون كليات:** وفيه تباشر إدارة الجامعة الإشراف المباشر على الأقسام العلمية، ويتولى رئيس القسم في هذا النمط دور عميد الكلية، ويكون عضو في مجلس الجامعة**(ع سلامة،7-8-2011/12/8،ص ص11-12)**.

من خلال ما سبق من طرح لأهم النماذج المنتشرة في الوطن العربي على الرغم من أنها لم تطبق بجميع محتوياتها ومبادئها نظرا لاعتبارات مختلفة سواء سياسية أو اجتماعية وحتى اقتصادية وثقافية فالاختلاف بين هذه النماذج في كيفية تناولها لموضوع التعليم العالي والفائدة منه فمنها ما يجعل فائدته أكاديمية وثقافية ومنها من يراها اجتماعية والبعض الأخر جعل لها عائد اقتصادي محض لكن الهدف الأساسي من اعتمادها هو خدمة المجتمع ، فهذا الاختلاف يعبر عن الرغبة في التغير والتطوير فالدعوة إلى الإصلاح التعليمي تخلق وتخفي نوع من الصراع المتواصل للبحث عن الأفضل لكن عدم التمكن من الإلمام بمحتوى النموذج و سوء توظيفه وكذا النمطية السائدة في المجتمعات العربية كل هذه العراقيل وغيرها تجعل من التعليم العالي في الوطن العربي تعليم نمطي تقليدي لا يرقى إلى التطورات العالمية في هذا المجال رغم محاولة البحث عن أنظمة ونماذج جديدة.

رابعا- أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي: تعرف منظومة التعليم العالي في الوطن العربي عدداً من المشاكل والصعوبات الخارجية والداخلية، لا تسمح لها بممارسة الدوار التي لابد أن تلعبها من اجل خدمة المجتمع وقيادته نحو تحقيق التنمية والتقدم ،وتتنوع هذه المشكلات و التحديات فمنها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي ومنها ما يرتبط بالجانب الاجتماعي و الثقافي ومنها ما يرتبط بالجانب السياسي ومنها ما يرتبط بالجانب الإداري وقد حاولنا التطرق إلى بعضها في ما يلي:

1- إمكانية المساواة في فرص الالتحاق بالتعليم العالي: إن مسألة فرص المساواة بين الجنسين عند الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وفرص التعليم للذكور والإناث في العالم العربي، متفاوتة من بلد إلى آخر**(و م أبو حسن،2015،ص17)**.(18).

والرسم البياني رقم (01)يوضح نسب الالتحاق بالتعليم العالي بحسب الجنس (2009)

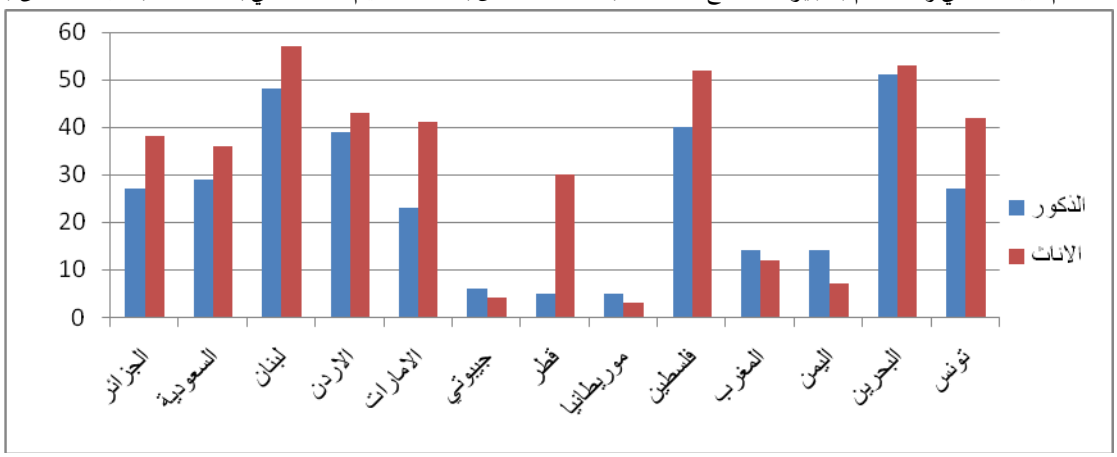

المصدر:تقرير المرصد العربي للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم،ص (70).

1- يوضح هذا الشكل أن الإناث أكثر التحاقا بمؤسسات التعليم العالي مقارنة بالذكور في كثير من الدول العربية في حقول ومجالات الآداب والإنسانيات والتربية و التمريض وفي ميادين علمية تتعلق بالهندسة والعلوم وهذه الزيادة الملحوظة في أعداد الإناث المنتسبات للتعليم العالي راجع إلى الوعي الذي عرفته المجتمعات العربية بضرورة تعليم المرأة نظرا للدور الذي تلعبه باعتبارها أم ومدرسة على حد سواء فقد كان التعليم يقتصر على الذكور دون الإناث في الكثير الدول العربية بسبب العادات والتقاليد التي تعتبر خروج المرأة من البيت والتحاقها بمقاعد الدراسة على العموم والجامعات بوجه خاص أمر غير مسموح به خاصة وأن هذه الأخيرة كانت ضيقة الانتشار ما يؤدي بطالبة العلم إلى السفر مسافات بعيدة وتضطر فيها للإقامة خارج البيت والمدينة ككل.أما فيما يخص زيادة عدد الإناث على الذكور فهذا راجع إلى العديد من الأسباب لكن أهمها على الإطلاق حسب العديد من الدراسات هو السبب الاقتصادي فتدهور مستوى المعيشة وطول فترة الدراسة في الجامعة تجعل الطالب يتأخر عن تكوين نفسه ماديا ما يدفع به إلى الانسحاب مبكرا من مقاعد الدراسة والتوجه إلى الحياة العملية للبحث عن قوة يومه وتوفير المال لتشكيل أسرة أو مساعدة أهله ماديا كما تتفاوت فرص التعليم بين من هم أغنياء مقارنة بمن هم فقراء فالتعليم العالي في مجمله ظاهرة يعيشها من هم ميسورو الحال، وبصورة أكثر بكثير ممن هم فقراء ومعدمو الحال في المجتمعات العربية فهم يعتبرون التعليم تكلفة زائدة لا يتحملون مصاريفها**(احمد الخطيب،2003،ص ص101-103)**.

2- **تبني نماذج مستوردة :** إن المتمعن في تاريخ التعليم العالي في الوطن العربي يكتشف أن أنظمته متبناة من نماذج أجنبية مثل مثلما اشرنا سابقا هذه النماذج وضعت ضمن السياق الثقافي لهذه البلدان وهي بعيدة كل البعد عن ذاتيتنا الثقافية و واقعنا ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية ولا يزال هناك سباق بين القوى الوطنية في العالم العربي والقوى الغربية الاستعمارية، حيث يرى كل طرف بأن مكانته وهيمنته بوابتها الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا، كما إن هناك تنافس قائم بين القوى الغربية ذاتها، حيث سعى البريطانيون مبكراً لتأسيس جامعة لهم في القدس على غرار الجامعة الأمريكية في بيروت، كما أن كثيراً من الدول الحاصلة على استقلالها تعمل باسم التنمية والعلم والتعليم على تنفيذ سياساتها من خلال مؤسسات التعليم العالي للنهوض بالأمة، ولا يكاد الأمر في هذا يختلف من حيث مبررات النشأة والتأسيس من بلد عربي لآخر، سواء تعلق الأمر بالعراق ودول الخليج العربي أو مصر والسودان ودول المغرب العربي. كما نرى بعض الدول العربية وعلى رأسها الدول الخليجية، قد توسعت في تعليمها العالي، الحكومي منه والخاص. وأسست للتعاون المشترك على أسس وقواعد استثمارية، إضافة إلى الرغبة الملحة في الاستجابة لاحتياجات السوق واستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي ومن منطلقات الانفتاح على دول الجوار العربية منها وغير العربية كما ساعد وجود نسب عالية من الأجانب في بعض الدول العربية وعلى وجه التحديد الدول الخليجية، وامتلاكهم للثروة والمال دفع بإتاحة فرص تأسيس وإنشاء جامعات أو مراكز جامعات نوعية للتعليم في البلدان العربية كل هذا افقد الجامعة العربية هويتها المحلية واكسبها صبغة غربية ابتداء بالأهداف ورسالة الجامعة وبرامجها التعليمية وكذا شكل مخرجاتها وصولا إلى تأثير هذه الجامعات على المجتمع ككل باعتبارها قائدة له**(وم أبو حسن ،2015،ص18)**.

2-**الاكتظاظ بمؤسسات القطاع العام (الحكومية):** عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي في لبلاد العربية راجع إلى عدم استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية وتكاد هذه المشكلة أن تكون عامة في البلاد العربية فالطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية لا تتجاوب مع الطلب الاجتماعي المتزايد في المقابل لا توجد مؤسسات تعليم عالي خاصة تساعد على استيعاب جزء من هذا الطلب ،كما أن نقص المصادر في الجامعات الحكومية خاصة صعب من مسألة تأكيدها على متطلبات النوعية، وعلى رأسها مسألة توفير الكوادر، ووسائط التعليم والتدريس، إضافة إلى وجود وغياب طرائق وأساليب التفكير النقدي في تلك المراحل السابقة للتعليم الجامعي (في الثانوية العامة)، وهو ما جعل أعباء نظام التعليم العالي أكبر، ومحتاجاً لمصادر وإمكانيات أكثر(احمد الخطيب، 2003،ص103).

رسم بياني رقم(02): توزع الطلاب في التعليم العالي بحسب القطاع

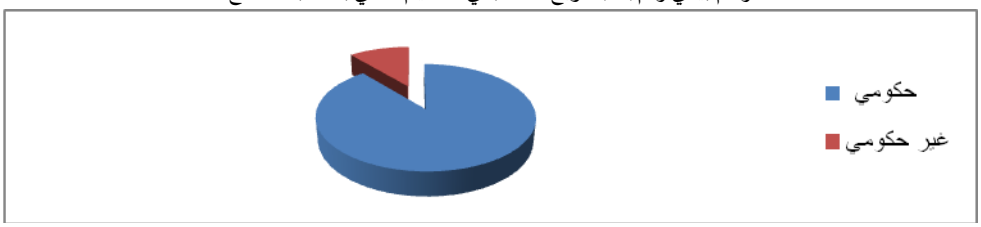

المصدر: المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ،التقرير حول انجازات التعليم العالي في البلدان العربية، ،مكتب اليونسكو بيروت ، جوان2009..ص(59).

3- **المخرجات التعليمية وسوق العمل:** تحتاج السوق المحلية والسوق الإقليمية إلى خريج يتمتع بمهارات محددة، لكن افتقار برامج التعليم العالي العربي إلى النوعية ذات العلاقة بمتطلبات سوق العمل تعد هي الأخرى من أكبر التحديات المهمة التي تواجهه. فهذا تقرير التنمية العربية 2003م يشير إلى أن التحدي الأكبر في مجال التعليم العربي يكمن في تدهور نوعيته،حيث يفتقر ذلك التعليم إلى مقومات تحسين نوعية الحياة وتنمية القدرات اللازمة لذلك. كما أن زيادة التركيز على التعليم العام أدى إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي العام ،وبالتالي زيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي ، فأدى هذا إلى إنشاء الجامعات في القطاعين الرسمي والخاص ، ونجم عن ذلك كله زيادة متنامية في مخرجات التعليم العالي وزيادة الضغط على التوظيف وبخاصة في القطاع الرسمي وبدأت ظاهرة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي تتفاقم شيئا فشيئا في دولنا العربية.بسبب سوء التخطيط لمخرجات العملية التعليمية بشكل عام ومخرجات التعليم الجامعي بشكل خاص و الذي يعني إيجاد الأهداف و السياسات و البرامج في شتى المجلات والتخصصات المختلفة لمخرجات التعليم العالي وبما يعمل على رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية ويقابله أيضا سوء التخطيط للقوى العاملة وعدم تحديد أنواع الوظائف و تحديد الأعداد اللازمة من كل نوعية فنلاحظ زيادة الخريجين في التخصصات الأدبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية مقابل تراجع لأعداد الخريجين في المجالات العلمية والتكنولوجية كل سنة بالإضافة إلى عدم تحديد أساليب معالجة العجز أو الفائض و سوء التنبؤ بالتغيرات المختلفة التي سوف تحدث بالبيئة المحلية والعالمية**(رعبد الله الشبه و م مسعود حدود ،سبتمبر2015، ص76-77)**

4- **المكانة العالمية لمؤسسات التعليم العالي العربية:** أما فيما يتعلق بمسألة الرتبة والمكانة في سلم الجامعات العالمية، فهناك أزمة حقيقية يعانيها التعليم العالي في الوطن العربي وعلى الرغم من كثرتها يكاد تمثيلها معدوماً على سلالم وأنظمة تصنيف وترتيب الجامعات العالمية على اختلافها، واختلاف معاييرها. هذا باستثناء ظهور بعض الجامعات السعودية، لتحتل بعض الرتب على سلالم بعض أنظمة تصنيف وترتيب الجامعات، كسلم نظام الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم**(و م أبو حسن،2015،ص23)**.

أما فيما يخص ترتيب الجامعات العربية على المستوى المحلي فقد احتلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن صدارة الجامعات العربية وفق تصنيف منظمة "كيو إس "العالمية لتصنيف الجامعات العربية في عام 2016.

وأعلنت المنظمة نتائج أفضل 100 جامعة في الوطن العربي وحددت منظمة "كيو إس" المعايير العالمية للتصنيف وهي 9 مؤشرات رئيسية في مقدمتها السمعة الأكاديمية (30%)، نظرة أصحاب الأعمال (20%)، نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب (20%)، تأثير شبكة الإنترنت حسب مقاييس الإنترنت (10%)، نسبة الموظفين من حملة الدكتوراه (5%)، الاقتباسات للأوراق البحثية (5%)، الإسهامات البحثية لكل عضو هيئة تدريس (5 %)، نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين (2.5%)، نسبة الطلاب الدوليين 2.5%(www.argum.com . 2016 ،ص2).

6- النمطية والمركزية في صناعة القرار: إن اعتماد تسلسل علامات الطلبة في شهادة الدراسة الثانوية كمعيار وحيد لقبول وتوزيعهم على الكليات والبرامج الدراسية المختلفة، هذا ما يجعل نظام توجيه الطلبة تقليدي وبعيد عن التطور الذي يعرفه نظام التوجيه في العالم المتقدم، كما تتميز الجامعات في الوطن العربي بتصلب أنظمة الامتحانات وتقليديتها واعتبارها كهدف في حد ذاتها واستخدامها كأداة ضاغطة لتحقيق أغراض إدارية بدلا من أن تكون وسيلة لتحديد نوع الخلل في العملية التعليمية ومعرفة مستويات الطلبة والنقائص المعرفية التي يعانون منها فقد أصبحت الامتحانات في نهاية الفصل لها وزن كبير بدلا من اعتبارها عملية مستمرة ومصاحبة لعمليات التعلم.. كما تكاد الوظيفة الأساسية للتعليم العالي في الوطن العربي تقتصر على التدريس فقط وهناك إهمال مخل في وظيفتي البحث العلمي و خدمة المجتمع ويؤكد هذا قلة البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات العربية وقلة الميزانية المخصصة لها وندرة البرامج و النشاطات التي تقدمها كل جامعة في مجال خدمة المجتمع.

هذا ويعرف التعليم العالي في الدول العربية أيضا مركزية شديدة في السلطة وعدم اعتماد معايير الكفاءة و الاقتدار و التميز في اختيار القادة و الإداريين و تتدخل العديد من العوامل السياسية و الاجتماعية و الشخصية في هذه العملية الأمر الذي يترك انعكاسات سلبية على معنويات و إنتاجية العاملين في مؤسسات التعليم العالي وعلى المناخ التنظيمي في هذه المؤسسات بشكل عام هذا ما يؤدي إلى عدم كفاءة وفعالية هذه المؤسسات و بالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها ومتطلعات المجتمع و التنمية ككل.

7-عدم وجود أنظمة للمتابعة و التقويم: أضحت هذه الأنظمة مهمة جدا لمعرفة أداء الجامعات وإنتاجيتها و الحكم على مدى فعالية و كفاءة هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الموضوعة، هذا على مستوى الجامعات أما على مستوى الطلاب فهناك نقص وعدم فاعلية للأجهزة التي تقوم بدور التوجيه و

الإرشاد الطلابي و الجدير بالذكر هنا أن الجامعات في البلاد العربية تفتقر إلى وجود مثل هذا الجهاز رغم أهميته الكبيرة خاصة إن الطلبة بعد انتقالهم من المرحلة الثانوية إلى الجامعة أي من نظام إلى أخر مختلف تماما يعانون من الحيرة في فهم هذا الوضع الجديد وعدم معرفة المتطلبات و المستلزمات الأساسية في المسار التعليمي لهم، وهذا له اثر كبير على عملية تكيف الطلبة مع النظام الجامعي.

8- **نقص الموارد المالية:** يشهد التعليم العالي في الوطن العربي في الوقت الحالي زيادة كبيرة في الطلب الاجتماعي و الاقتصادي، مقابل نقص في المخصصات المالية الموجهة إليه وعدم تنوع مصادرها في اغلب البلدان العربية فالممول الأساسي هي الحكومة ، كما أن ارتفاع كلفة البنى التحتية و انخفاض معدلات الاستثمار للموارد و المرافق المادية (الأبنية والقاعات و الساحات و المختبرات و المشاغل...) زاد من العجز الدائم في القدرة على استيعاب الكم الهائل من الطلبة وأدى إلى ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والتخصصات وكذا ضعف تمويل البحث العلمي الجامعي.(**أ الخطيب، 2003، ص101-103**).

9- **ضعف البحث العلمي الموجه لتنمية:** لقد أنشأت دول الغربية العلاقة بين الجامعة والمجتمع وهذا بعد إدراكها للوظيفة الاجتماعية للجامعة في قضية قيادة المجتمع نحو الأفضل مما أدى بها إلى تشجيع البحث العلمي والتركيز عليه كوسيلة أساسية في عملية التنمية الشاملة(**عبد الله إبراهيم،1999،ص50**)،ومن هنا جاءت العلاقة بين البحث العلمي والمجتمع وهذا هو الأساس الذي تفتقر إليه الدول النامية من بينها الدول العربية فغياب العلاقة بين الجامعة والمجتمع وافتقادها لوظيفة الخدمة المجتمعية نتيجة العديد من الأسباب أهمها قلة الإنفاق على البحث العلمي رغم وجود تفاوت بين الدول في قضية الاتفاق فإنها أقل من الحد الأدنى(**بوبكر بو خريسة ،جوان2000،ص ص288-289**).

خامسا:آفاق واستراتيجيات تطوير التعليم العالي في الوطن العربي:

إن إصلاح وتطوير منظومة التعليم العالي في الوطن العربي لابد له من مراحل متواصلة و مستمرة وليس لها نهاية فلا يمكننا في إصلاح واحد القيام بهذا القطاع وتطويره و مواجهة مشاكله المتعددة مثل قلة الاستثمار الواضحة وتزايد أعداد الطلبة و الخروقات المتعددة للاستقلال الذاتي للجامعة من طرف الدولة.إذا فالإصلاح في حد ذاته لابد أن يتبع بإصلاح آخر كل مرة وهذا من اجل تمكين الجامعة من نظام متكامل للتخطيط الاستراتيجي ولضمان الجودة يشمل وحدات داخلية للتقويم المؤسساتي وتقويم البرامج وتقويم الأساتذة الباحثين من طرف الطلبة وهيئات خارجية مستقلة للتقويم وهو يعني أيضا تمكين الجامعة من المزيد من الاستقلال الذاتي المالي والإداري والتربوي والعلمي والأكاديمي والثقافي حتى تواجه الجامعة التحولات المتسارعة التي تعرفها مجتمعاتنا(**ح ب جوطي، 2012،ص69**).

ويؤكد تقرير الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية التابعة لمنظمة اليونسكو أن تحقيق التطوير الذي تسعى إليه الدول العربية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاث مستويات للتطوير تكون على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي و الوزارات المعنية وكذلك منظمات والهيئات المهتمة بهذا القطاع أخذين بعين الاعتبار ضرورة تطوير البحث العلمي و مراعاة متطلبات سوق العمل .

1- **على مستوى مؤسسات التعليم العالي:** على مؤسسات التعليم العالي مراعاة عدة مستويات من اجل تطوير ذاتها وتحقيق مردودية جيدة على المستوى الداخلي و على المستوى الاجتماعي والتنموي ككل وهذه المستويات هي:

- **التسيير والتمويل:** على مؤسسات التعليم العالي صياغة الخطط التي تسمح لها بممارسة الاستقلالية على أوسع نطاق دون تدخلات خارجية في ممارسة القرارات ، لكن هذا لا يحدث دون تطوير القدرات الإدارية المسيرة لهذه المؤسسات مع مراعاة مشاركة أوسع في اتخاذ القرارات للهيئة التعليمية والطلاب، والجهات المتفاعلة معها سواء الحكومية والإنتاجية والخدمية...ما يساعد على توفير مصادر تمويل إضافية ومختلفة عن طريق الشراكات التي يجب أن تقيمها مع باقي مؤسسات الدولة مع ضبط هذه الشركات بقوانين وقواعد تضمن حقوق الطرفين. كما يجب على مؤسسات التعليم العالي وضع تقارير سنوية توضح فيها مدى التقدم في انجاز هذه الشروط وضرورة نشر هذه الخطط والتقارير ليستفيد منها أصحاب الاهتمام كما تدعى إلى وضع أو اقتراح التعديلات اللازمة على أنظمتها والقوانين التي ترعى عملها بما يخدم هذه العناصر مع ضرورة خضوع هذه المؤسسات للمساءلة من طرف الهيئات الوصية.
- **الملائمة:** تدعى مؤسسات التعليم العالي إلى بلورة الأفكار والشروع بالممارسات التي تسمح لها بخلق نصوص حول رسالة المؤسسة ودورها وبإجراء دراسات دورية حول هذا الدور ومناقشة على كافة المستويات الأكاديمية بإيجاد الشركاء اللازمين لمساعدتها على اخذ توجهات مرغوبة اجتماعيا ووطنيا حول (البرامج ،الاختصاصات،المناهج وحول لغة التعليم وحول استخدام وسائل الاتصال والمعلومات ...) مع ضرورة وضع برامج عمل تتعلق بالنشاطات التي تقدمها خدمة للمجتمع وبالنشاطات البحثية أخذا بعين الاعتبار حاجات الوسط الاجتماعي و الوطني الذي تعمل فيه، ويشمل ذلك ما يمكن أن تقوم به من جهود لتطوير التعليم ما قبل الجامعي بوضع برامج تسمح لها بتلمس الاتجاهات الوطنية و الإقليمية و العالمية، فيما يخص الوظائف التي تقوم بها، عن طريق المشاركة في المؤتمرات وكافة أنواع الشبكات الأكاديمية(**الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية،2004،ص ص62-63**).
- **الجودة وضمانها:**على مؤسسات التعليم العالي السعي إلى بلورة الأفكار والشروع بالممارسات تشمل ضمان جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب عضو هيئة التدريس جودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس ، وجودة مكان التعليم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب و الورشات والقاعات التعليمية وكذا السياسات والفلسفات الإدارية وما تعده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق وأخيرا جودة التقويم الذي يلبي حاجات سوق العمل(**زبروش ، ي بركان ،دس،ص811**).

وعليه فان الأمر يتطلب ضرورة مراجعة المعايير والإجراءات المتبعة في التقويم مع العمل على تحسين كيفية الاستثمار في هيئة التدريس بكفاءة وفعالية بالإضافة إلى النهوض بجودة البرامج والمناهج والبرامج التدريسية من حيث المحتوى والأهداف المسطرة ، وعلى هذا يجب الاهتمام بمحتواها وموافقته مع متطلبات سوق العمل وتلبية حاجات الطالب والمجتمع والتنمية الشاملة بصفة عامة.

فتحسين ظروف التكوين العامة للطالب، يخلق ظروف مواتية لابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تطوير القدرات والمهارات وهذا بالضرورة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأعمال التي تقوم بها الجامعات ويوسع من خدماتها إلى تحقيق كافة الأهداف المباشرة وغير المباشرة للمجتمع وهذا هو هدف خلق نظام للجودة في التعليم العالي.

- **على مستوى الطلبة:** يعد الطلبة من أهم عناصر التعليم العالي حيث يجب على مؤسسات التعليم العالي مراعاة العديد من النقاط الخاصة بهذا العنصر بداية من سياسات القبول في هذه المؤسسات و هي الخطوة الأولى التي ترسم بداية نجاعة باقي الخطوات إذ يجب على الجامعة وضع معايير خاصة و مضبوطة لقبول الطلبة في مختلف كلياتها معتمدة على حجم التنافس الموجود بين معدلات الطلبة المتحصل عليها في شهادة البكالوريا لكن وفق معايير الجودة هذا لا يكفي بل لا بد من خضوع الطلبة إلى امتحان القدرات قبل الالتحاق بالتخصص الذي سمح له معدله في شهادة الثانوية العامة بدخوله و هذا من اجل قياس بعض المهارات و القدرات التي يمتلكها الطالب و التي تخوله لدخول هذا المجال و النجاح فيه **(عبد العظيم عابدي ،2013-2014،ص35)**.حيث يؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير أهمها**(أبو عودة.أبو ملوح،2004،ص ص540-541)**:
  - نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، إذ يجب أن تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فعالية العملية التعليمية.
  - متوسط تكلفة الطالب الواحد وتقاس بمعدل الإنفاق على الطالب في السنة الدراسية الواحدة وحسب المراحل التعليمية الملتحق بها.
  - استخراج معدل عدد السنوات اللازمة والفعلية لتخرج الطالب.
  - نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة للطالب الواحد.
  - الكشف عن دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.
  - احتساب الطلبة الذين التحقوا بالدراسات العليا من الطلبة المتخرجين.
  - ارتباط قبول الطلبة بالكليات بمتطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية الشاملة للبلد.
  - تقسيم مستوى الخريج الجامعي عند مزاولته لاختصاصه في ميدان العمل للتأكد من امتلاكه للمهارات والمعلومات اللازمة لهذا الميدان.

2- **على مستوى الوزارات المعنية بالتعليم العالي:**

يفترض على كل وزارة في الدول العربية وضع وثائق أساسية تبين السياسة الوطنية المقررة للتعليم العالي توضح فيها دور الدولة كجهة وصية ومنظمة وممولة مع مراعاة مفهوم استقلالية الجامعة، إن كانت خاصة أم حكومية بما يوفر سلطة المعايير الأكاديمية، وتحرير الجامعات من البيروقراطية والتدخل السياسي، وتامين المشاركة و المحاسبة وأخذ التدابير اللازمة لضمان الحقوق التي يتمتع بها العاملون و المنتسبون إلى التعليم العالي وواجباتهم مع اقتراح السياسات والخطط والإصلاحات الجديدة وتامين آليات لضمان الجودة في التعليم العالي على المستوى الوطني لمواكبة لتطورات المحلية والعالمية .

ومن بين التدابير التي يفترض على الوزارات مراعاتها

- ✓ إنشاء بنى أكاديمية وطنية تخفف الأعباء عن كل جامعة على حدة وتزيد من فعالية النشاط المطلوب مثل:(جامعات للدراسات العليا ، الهيئة الوطنية للبحث العلمي المكتبات الجامعية و المكاتب الوطنية نظام أنظمة التكنولوجية والاتصال والمعلومات المعرفية التعليمية ،نظام أنظمة الترجمة والتوثيق).
- ✓ بناء قواعد المعلومات حول التعليم العالي ونشرها عن طريق الإعلام المستمر (بواسطة تقارير) عن أحوال التعليم العالي مع مراعاة التواصل المستمر والمتراكم مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والهيئات والمنظمات الدولية.
- ✓ إجراء الدراسات ووضع التقارير المقارنة حول ما يجري في العالم حول موضوع التعليم العالي وما يحصل وطنيا.

3- **على مستوى المنظمات والهيئات العربية والإقليمية:**

يوجد لكل هيئة ومنظمة وظيفتها المقررة في نصوصها الأساسية ،وبعضها تحدد وظيفة تبعا لنصوص مقررة على المستوى الدولي كاليونسكو ولكن متابعة أحوال التعليم العالي تسمح بتلمس حاجات لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق هذه المنظمات و الهيئات فهي معنية بترتيب الوثائق والمعلومات ووضعها بتصرف لجان الخبراء التابعة للمؤتمرات و وزارات التعليم العالي العربي وتوثيقها من خلال إصدار وثائق مرجعية حولها.

وتشمل المعلومات المطلوبة على:

- ✓ المعطيات المتعلقة بالمؤسسات التعليمية (الطلاب، الأساتذة، الإنفاق، الاختصاصات...)
- ✓ المعطيات المتعلقة بالعالم العربي بحسب قطاع التعليم ومستوى الشهادة وغيرها ويقترح في هذا الصدد إصدار نشرة إعلامية دورية حول التعليم العالي في الدول العربية تكون مكانا لنشر أخبار التعليم العالي بكل أنواعه .

نحن بحاجة في المنطقة العربية إلى ثلاثة أنواع من الجهود التي تزيد من معارفنا حول كيفية تطوير التعليم العالي في بلادنا. ومعرفة ما تم إنتاجه سابقا وما نحن بصدد انجازه عن طريق التعرف الدراسات المقارنة لأحوال التعليم العالي في البلدان العربية وعن طريق الأعمال البحثية

والمؤتمرات التي تطرح مدى ملائمة الخيارات المعتمدة وطنيا من اجل تطوير التعليم العالي(**الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية،2004،ص ص64-69**).

4- **فيما يتعلق بالبحث العلمي:**

يعاني البحث العلمي في المجتمع العربي من التهميش خاصة لدوره التنموي فالبحث العلمي في ظل التغيرات العالمية التكنولوجية والمعلوماتية والاقتصادية الحادثة في المجتمع يجب أن يقوم حسب الباحث **عوفي مصطفى** بعدة ادوار وهي:

- ✓ المساهمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإضافة إليها.
- ✓ الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
- ✓ إجراء البحوث البينية التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة من خلال أكثر من تخصص.

التعاون العلمي مع المؤسسات الجامعية العربية والغربية(**م عوفي ،ص براهيمي ديسمبر 2009،ص ص256-257**).

هذا ما دفع بالمعنيين بشؤون البحث العلمي اقتراح السبل التي تشكل في مجموعها مقومات البحث العلمي الجيد القادر على أداء أدواره العلمية والعملية وفي مقدمتها دوره في خدمة المجتمع المحلي ومن بين هذه الاقتراحات التي قدمها الدكتور **يحي علي احمد فقيهي** ما يلي(**ي احمد فقيهي، 2012،ص7**):

- ✓ وضع إستراتيجية للبحث العلمي مع مراعاة الإمكانات المادية والبشرية.
- ✓ تشجيع مشاريع البحث المستقلة.
- ✓ التقييم المستمر للبحث العلمي.
- ✓ المقارنة المستمرة بين النظرية و التطبيق لنتائجه في كافة مجالات التنمية المجتمعية.
- ✓ زيادة التمويل الحكومي للبحث في موازنة الدولة.
- ✓ تشجيع المؤسسات الإنتاجية الخدمتية في القطاعين العام والخاص على تخصيص نسبة من الأرباح لنشاطات البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية.
- ✓ إنشاء صندوق خاص في الجامعات لدعم البحث العلمي وتقديم منح بحثية.

هذا الاهتمام الذي أولته الدول للبحث العلمي يعكس أهميته التنموية بالنسبة للمجتمع من خلال توفيره للمعرفة الرصينة واختزاله للوقت والتكلفة الضائعة فلتوجه القطاعات الاقتصادية و الخدمية إلى البحث العلمي الجامعي دورا هاما وايجابيا في دفع عجلة التنمية حيث تقدم التنمية للبحث العلمي موضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم وتفتح آفاق للبحث العلمي الواقعي المتطور فتوظيف البحث العلمي الجامعي لخدمة القطاعات التنموية يساعد على تطوير الخطة التعليمية والمناهج وفق احتياجات الواقع خاصة إذا ما تم توظيف الإمكانات العلمية البشرية و المخبرية التوظيف الصحيح وفي المقابل تدعم مختلف قطاعات الدولة البحوث العلمية من خلال توفير التمويل الملائم للتطوير كما توفر مناخ علمي بحثي ملائم و بهذا تحد من هجرة الأدمغة(**جمال حلاوة،2011،ص ص25-26**).

5- **تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي بما يتلاءم مع سوق العمل:**

إن التحديث والتطوير في برامج وخطط التعليم العالي لا بد أن تركز حول كيفية التحول بالمجتمع من مجتمع معلومات إلى مجتمع معرفي يستجيب لمتطلبات سوق العمل ولمقاربة هذا الموضوع لابد من وضع رؤية واضحة لمؤهلات الخريج لبناء وتطوير المناهج الجامعية وتحديد المؤهلات المطلوبة في الأستاذة الجامعي وتطوير البيئة بما فيها الخدمات العلمية والإدارة(**ب جدعون .أ غمراوي. 6-10/12/ 2009،ص ص9-10**).

إلى أن إعداد الطالب الجامعي لسوق العمل يتطلب دعم محتوى البرامج حسب الدكتور **سعيد بن حمد الربيعي** بمهارات من بينها:

- القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.
- القدرة على التكيف والتعليم بسرعة وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.
- إتقان التعامل مع تقنية المعلومات والتقنية المعتمدة على الحاسب وتطبيقاته في مجال العمل.
- القدرة على التعاون والتعامل والعمل ضمن فريق وإتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية.
- امتلاك مهارات إضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الأعمال الروتينية.
- إتقان أكثر من لغة حتى يمكن العمل في بيئة عمل عالمية.
- إتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو بيئات افتراضية.
- القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الفردية الخاصة بالمستهلكين وكذا الأجراء والمؤسسات والهيئات فلم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية الموجودة تتناسب مع الجميع.
- القدرة على التحرك بسرعة والإحساس بضرورة الاستعجال في متابعة التغيرات وتلبية حاجات المستهلكين (**س بن حمد الربيعي،2008،ص22**).

وهذا التوافق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم العالي لا يتم إلا عندما يمتلك النظام التعليمي المرونة الكافية للاستجابة للتطورات المتلاحقة في احتياجات هذا السوق،و تنمية الوعي لدى قطاعات الأعمال ومؤسساته حول أهمية المشاركة الايجابية للجهاز الإنتاجي وبالشكل الذي يعزز من قدرات النظام التعليمي ويعظم من قابليته على مواجهة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل والتنبؤ بها توفير تسهيلات للتعليم والتدريب الملائم والفعال في عملية

التنمية .كما يجب أن تكون احتياجات سوق العمل من القوى العاملة مخططا لها ومربوطة بقدر الإمكان بالمخرجات التعليمية للدولة مع إعداد الخطط المكملة لتأهيل وتدريب هذه المخرجات وذلك لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الشاملة لأي بلد ما يفرض على مؤسسات التعليم العالي أن تتفتح على المجتمع من اجل محاولة التأثير الايجابي في حركته من خلال البرامج المقدمة للطلبة و تحقيق الاستيعاب الكامل لمنجزات التطور التقني الحديث من خلال تحسين استغلالها للموارد المتاحة لها وتحقيق إنتاجية عالية(**أوقاسي لونيس ،2001،ص249**).

خلاصة عامة:

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الصعوبات التي تواجه التعليم العالي في وطننا العربي متعدد ومتفاوتة الأهمية والعمق خاصة وان هذا القطاع مرتبط في رسالته ووظيفته ومهامه وأدائه بقضايا المجتمع ومتطلباته ويتفاعل معه ويؤثر ويتأثر به في إطار منظومة متكاملة .

ويبقى أقوى تحدي يواجه التعليم العالي في وطننا العربي هو تحدي النوعية خاصة فيما يخص أساليب ومناهج التعليم وكفاءة هيئة التدريس مما يؤثر على نوعية خريجي هذا القطاع التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل والتنمية ككل.والتدني الملحوظ في مستوى البحث العلمي .مقابل تراجع مشكلة فرص التعليم في الوطن العربي ماعدا بعض الدول .وتبقى مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص التعليم محدودة ويبقى النصيب الأكبر للقطاع العمومي.وترتبط معظم هذه المشكلات بالإدارة و التمويل رغم أن التمويل يختلف من دولة إلى دولة وهذا باختلاف إمكانياتها ومواردها إلا أن مشكلة الإدارة تتشابه في العديد من الدول وهي أكثر معيق يقف في وجه محاولة التطوير ،وعلى هذا فان الوصول للرؤية المنشودة للتعليم العالي يكمن في النظر والتركيز على دور التعليم العالي في عملية التنمية الشاملة واعتباره قطاع يمكن الاستثمار فيه عن طريق تزويد الفرد بالمعارف والمهارات والقيم التي تمكنه من المساهمة الفعالة اجتماعيا وثقافيا وتنمويا ومن الضروري أيضا إقامة شراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الدولة الأخرى وهذا لا يتم إلا عن طريق توفير الموارد المالية الموجهة للعملية التعليمية و البحث العلمي وتوفير للبنية التحتية للتعليم في جميع مستوياته من مرافق وتجهيزات ومنشآت تعليمية وغيرها.

ووضع كفاءات قادرة ومؤهلة لإدارة مؤسسات التعليم العالي وكذا وضع الاستراتيجيات الفعالة والواضحة التي تخدم المجتمع في الوقت الراهن ومستقبلا والبحث عن التجديد والتطوير، ومن الضروري أن تركز خطط التطوير و الإصلاح على مبدأ المنافسة وإدراك العوامل التنموية المؤثرة على التعليم العالي والسعي لتحقيق الانسجام بين مدخلات ومخرجات التعليم العالي مراعية في ذلك الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية و بعض الضوابط والقيم والتقاليد والأسس الثقافية التي تميز كل مجتمع عن الأخر خاصة عند تبني أنظمة مستوردة.

قائمة المراجع:

1-محمد حسين دخيل.2009.**إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة**، منشورات الجبلي الحقوقية.

2-سعيد بن حمد الربيعي. 2008.**التعليم العالي في عصر المعرفة ،التغيرات و التحديات و أفاق المستقبل** عمان ، دار الشروق للنشر و التوزيع.

3-نايف المنبهي. **التعليم العالي أهدافه ودوره في التنمية** ،ماجستير،قسم الدكتوراه والتخطيط كلية العلوم الاجتماعية إشراف الدكتور مشعل السعودي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

4-رياض عزيز هادي2010. **الجامعات النشأة و التطور و الحرية الأكاديمية**،مركز . مجلة سلسلة ثقافة جامعية، م2،ع2. جامعة بغداد ،التطوير و التعليم المستمر.

5- فضيل دليو ، الهاشمي لوكيا و ميلود سفاري. 2001.**الجامعة وتنظيمها وهيكلتها ،مجلة الباحث الاجتماعية** ، ،قسنطينة.

6-تقرير الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.2004.**التعليم العالي في الدول العربية قبل وبعد مؤتمر اليونسكو 1998وافاق المستقبل**،لبنان.

7-غربي صباح .2013-2014.**دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي**،دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية،غ م،اشرف برقوق عبد الرحمن،جامعة بسكرة .

8-حفيظ بوطالب جوطي.2012. **جامعة المستقبل**. ط1. المغرب، دار توبقال للنشر.

9-محمد السيد سليم. 1981.الجامعة و الوظيفة الاجتماعية للعلم.مجلة الفكر العربي .ع20.بيروت.

10- سوزان عبد الرضا أبو رجيلي.2003. **التعليم العالي وسوق العمل في لبنان**، دراسة تتبعيه للخريجين. بيروت ، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

11- محمد صادق إسماعيل. 2014.البحث العلمي في المشرق العربي والعالم الغربي،ط1.القاهرة، العربية لتدريب و النشر.

12- عزت عبد الموجود.1982.**التعليم العالي واعداد هيئة التدريس**،المجلة العربية للتربية.م3،ع2،تونس.

13- عادل عبد الفتاح سلامة.7-2011/12/8.**إدارة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي** .المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي . المنظمة العربية لتربية و الثقافة والعلوم. أبو ظبي .

14- وائل مصطفى أبو حسن.2015. **واقع التعليم العالي في الوطن العربي تحديات وتطلعات**، مجلة ذوات ع12. مؤسسة در.

15- تقرير المرصد العربي للتربية.2012.**التعليم في الوطن العربي**.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

16- أحمد الخطيب.2003.**البحث العلمي والتعليم العالي**. ط1. الأردن. دار المسيرة. ص(101-103).

17- تقرير المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي. 2009/05/31 .**انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وانجازاته 2009/1998**،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. القاهرة.

18- رمضان عبد الله الشبه ومصطفى مسعود حدود .سبتمبر .2015.**أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا**،مجلة الجامعة .ع17.م 3 . ليبيا.

19- www.argum.com30اوث 2017 على الساعة20:00د أفضل جامعة عربية . 2016 .

20- عبد الله إبراهيم.1999،ع27**الجامعة و البحث العلمي في البلدان العربة**، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية "الفكر العربي.

21- بوبكر بوخريسة .جوان 2000. **الجامعة و البحث العلمي في الجزائر أورحلة البحث عن النموذج** ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية " التواصل " ع 6 . عنابة .

22- زين الدين بروش،يوسف بركان . **مشروع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر** الواقع والأفاق .المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي.

23- عابدي عبد العظيم.2013-2014.**تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي**.مذكرة ماستر.غ م.إشراف حدار جمال.تخصص سياسة عامة .جامعة بسكرة.

24- - فوزي حرب أبو عودة، محمد أبو ملوح.23-2004/24. **مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي**.بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول حول التربية في فلسطين وتغيرات الفقر .

25- عوفي مصطفى، براهيمي صباح. ديسمبر 2009.غ م.**الجامعات العربية بين الواقع وتحديات العولمة**.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.ع9.جامعة باتنة .

26- يحي علي احمد فقيهي. 2012.**دور البحث العلمي في القيام بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية**.ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص والعام.مارس.عمان. الأردن.

27- جمال حلاوة.2011. **دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة** .دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية. مجلة امارابك.الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا .م2.ع4.

28- بيار جدعون ،علي إسماعيل و نورما غمراوي. 6-10/12/ 2009.**تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع**.ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي في الوطن العربي .المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.بيروت .ص ص(9-10).

29- أوقاسي لونيس.2001.غ م. **الأنماط القيادية السائدة وأساليب التفسير لمدراء المعاهد بالشرق الجزائري**. أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة قسنطين.